

الإعلام والمرأة وقضايا العنف الاجتماعي

- نماذج من الجزائر والوطن العربي -

Media, women and issues of social violence

- Models from Algeria and the Arab world -

د/ ليليا شاوي^{*}أ/ سهيلة شاوي[†]

ملخص:

تواجه البشرية والمجتمعات ظاهرة التمييز والعنف بجميع أشكالها في حالة السلم والحرب، في الحياة الخاصة والعامة لكن في جميع هذه الحالات المرأة هي الأكثر عرضة للخطر بجميع أشكاله، هذا الأخير (العنف) أصبح من أبرز مميزات المجتمع الجزائري وحتى باقي المجتمعات العربية، بل قاعدة أساسية لتنظيم العلاقات الاجتماعية، فالزوجة والأخت والأم معرضات للخطر، وفي الواقع ما يميز العنف القائم على النوع الاجتماعي عن أشكال العنف الأخرى هو أنه يعتمد على استخدام القوة أو الإكراه الجسدي أو النفسي بصفة مهيمنة على النساء والبنات في كل مرحلة من مراحل حياتهن من جهة، وأن المجتمع يكون متسامحا ومتفاهما له من جهة أخرى، وإبراز هذا لا يعني إهمال العنف ضد الأولاد أو الرجال، ولكن للتأكيد على فرق فريد من نوعه، فالعنف القائم على النوع الاجتماعي أساسا، عرف اجتماعي متعمد بسبب جنس النساء أولا وآخرا، وبسبب الهوية التي يحددها لهن النوع الاجتماعي في المجتمع الذي ينتمين إليه ولكونهن نساء، ولمعالجة هذا الموضوع سنسلط الضوء نحو الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في عملية التوعية بخطورة قضايا العنف الاجتماعي في الجزائر والوطن العربي.

1- الكلمات المفتاحية: (العنف/ العنف ضد المرأة، النوع الاجتماعي).

^{*} قسم علوم الإعلام بجامعة الجزائر 3[†] جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

Summary:

Humanity and societies face the phenomenon of discrimination and violence in all its forms in a state of peace and war, in private and public life, but in all these cases, women are the most vulnerable to danger in all its forms. Social relationships, the wife, sister and mother are at risk, and in fact what distinguishes gender-based violence from other forms of violence is that it depends on the use of force or coercion Physical or psychological as dominant over women and girls in every stage of their lives on the one hand, and that society is tolerant and understanding on the other, and highlighting this does not mean neglecting violence against boys or men, but to emphasize a unique difference of its kind, gender-based violence Basically social, a deliberate social custom because of women's gender first and foremost, and because of the identity that gender defines for them in the society to which they belong and because they are women. To address this issue, we will shed light on the role played by the media in the process of raising awareness of the seriousness of issues of social violence in Algeria and the Arab world .

Key words: (violence / violence against women, gender).

مقدمة:

تعتبر ظاهرة العنف من الظواهر القديمة في المجتمعات الإنسانية، فهي قديمة قدم الإنسان الذي ارتبط وما زال يرتبط بروابط اجتماعية مع الوسط الذي فيه يؤثر وبه يتأثر، إلا أن مظاهره وأشكاله تطورت وتتنوع، وفي جميع هذه الحالات المرأة هي الأكثر عرضة للخطر بجميع أشكاله، فكثيرا ما تعطي أفكارا خاطئة عن صورة المرأة خاصة من خلال بعض البرامج والحصص، والأفلام والمسلسلات فتصور لنا أن المرأة هي العاهرة الشريرة الخائنة الجاسوسة الماكرة الساحرة، المخادعة وغيرها من الصور التي تسيء للمرأة من جهة، وتعنفها من جهة أخرى من خلال صور إيحائية تبرز لجمهور المشاهدين خاصة الأطفال أو الرجال

منهم صورا سلبية عن المرأة تحط وتنقص من قيمتها ودورها الاجتماعي، وفي الواقع ما يميز العنف القائم على النوع الاجتماعي عن أشكال العنف الأخرى هو أنه يعتمد على استخدام القوة أو الإكراه الجسدي أو النفسي بصفة مهيمنة على النساء والبنات في كل مرحلة من مراحل حياتهن، كما تعتبر قضية العنف والنوع الاجتماعي مشكلة مجتمعية أخلاقية معقدة ترجع أساسا إلى تراجع القيم في المجتمع، هذه الظاهرة بلغت معدلات خطيرة في الأعوام الأخيرة وأثبتت عدم نجاعة الحلول الجانبية التي وضعت كصمام لأمن المجتمع واستقراره حيث تتطلب لمواجهتها مشاركة جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة، المسجد والمدرسة، وكذلك وسائل الإعلام بكل أشكالها المقروءة والسمعية والبصرية في شكلها التقليدي وكذلك الوسائط الجديدة نظرا لما تمتلكه هذه الأخيرة من خصائص وإمكانيات تكنولوجية متنوعة تساعدها في التأثير على المجال المعرفي والوجداني والسلوكي للفرد، ورغم الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في معالجة هذه القضية إلا أن تعامل وسائل الإعلام مع هذه الظاهرة لا يزال محتشما ومتناقضا بين طرف يرى بأنه أسهم في نشر التوعية حيالها، وطرف آخر يرى بأنه ساعد في تفشيها.

1- الكلمات المفتاحية: (العنف/ العنف ضد المرأة، النوع الاجتماعي).

أ/ مفهوم العنف:

هو مصطلح منافي للرفق، حيث نقول العُنف هو الخُرْقُ بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، وفي الحديث: إن الله تعالى يُعْطِي على الرفق ما لا يُعْطِي على العنف؛ هو، بالضم، الشدة والمشقة، وكلُّ ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشرّ مثله (أبو الفضل، 2003م، ص 257).

ويقصد به: القيام بأمرٍ مدمرٍ، أو مؤذٍ من قبل فردٍ أو مجموعةٍ من الأفراد ضدّ الآخرين، وقد يكون إما لفظياً أو فعلياً، وله آثارٌ سلبيةٌ تجاه الفئة الواقع عليها، حيث تتعدّد أساليبه، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى إنهاء حياة بعض الأشخاص، ويستخدم بأنواعه المختلفة في جميع أنحاء العالم، وضدّ جميع الفئات العمرية من أطفال، ونساء، وشباب، وكبار السن، وعرف في العلوم الاجتماعية بأنه "استخدام الضبط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما" (أحمد زكي، 1986)، وهو استعمال القوة الغير مشروع بالأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص أو الممتلكات. (زينب وحيد، 2012، ص 78).

أما عبد المجيد منصور فعرفه "هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية، يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال أو إخضاع طرف آخر في

أطار علاقة قوة غير متكافئة، مما يتسبب في إحداث إضرار مادية أو معنوية أو نفسية للمرأة أو جماعة أو طبقة اجتماعية. (منصور عبد المجيد، 2000، ص 21).

وتعرفه الباحثة هبة محمد علي حسن في دراستها النفسية الاجتماعية حول الإساءة إلى المرأة بأنه: " أي سلوك يُقصد به إيقاع الأذى أو الضرر النفسي أو الجسدي أو الجنسي بالمرأة ويتراوح هذا السلوك من الإساءة النفسية (الإهانة، تجاهل الحديث معها، التهجم في وجهها، السب بألفاظ بذيئة، التهديد...الخ) إلى الإساءة الجسمية (ضرب الزوجة، دفعها بعنف، محاولة حرقها...الخ)، فالإساءة الجنسية (كتعنيف الزوجة جنسيا وإجبارها على ذلك بالقوة... هبة محمد، ص 22).

ومن خلال ما سبق كله يمكن تعريف العنف بأنه: أي سلوك يؤدي أي شخص لشخص آخر، قد يكون هذا السلوك كلاميا يتضمن أشكالا بسيطة من الاعتداءات الكلامية، أو التهديد وقد يكون السلوك فعليا حركيا كالضرب المبرح والاعتصاب والحرق والقتل، وقد يكون كلاهما وقد يؤدي إلى حدوث أم جسدي أو نفسي أو إصابة أو معاناة أو كل ذلك.

ب/ مفهوم العنف ضد المرأة:

عرفه الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر 1993، ووافقت عليه جميع الدول في الأمم المتحدة على أنه: " أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. (Iadjali Malika, 1997, p111).

هذا التصنيف للعنف إلى جنسي وجسمي ونفسي بات هو التصنيف الحاكم في كافة الأدبيات التي تتناول القضية، فيشمل العنف الجسدي أي إساءة موجهة لجسد المرأة من لكم وصفع، وركل، ورمي بالأجساد الصلبة واستخدام لبعض الآلات الحادة بما في ذلك التلويح بها للتهديد باستخدامها.

أما العنف الجنسي، فلا يقتصر على الاعتصاب فقط بل يتسع ليشمل أي فعل أو قول يمس كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها، من تعليقات جنسية سواء في الشارع أو عبر الهاتف أو من خلال محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسدها دون رغبة منها بذلك، فضلا عن الختان والإجبار على ممارسة الجنس.

أما العنف النفسي والعاطفي، فيشير إلى التقليل من أهمية المرأة من خلال إطلاق بعض الألقاب عليها ونعتها بصفات لا تليق بكائن بشري، فالسب والشتم والتهميش والهجر والإهمال، كلها تعتبر أشكال للعنف الموجه ضد المرأة، وأيضاً يعرف العنف النفسي على أنه أي سلوك يعمل على منع المرأة من ممارسة أعمال ترغب بالقيام بها مثل استكمال التعليم أو الخروج للعمل أو الزواج، وتوضح المادة (02) أن العنف ضد المرأة يشمل على سبيل المثال لا الحصر العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة، والذي يحدث في إطار المجتمع العام، والذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه أينما وقع، وتركز هذه المادة في الأساس على نوعين من العنف ضد النساء:

(1) داخل الأسرة: بما في ذلك العنف الذي يمارسه الزوج والجرائم التي ترتكب ضد النساء باسم "الشرف" وأشكال أخرى من العنف الأسري.

(2) في المجتمع: بما في ذلك العنف الذي يمارسه أفراد من خارج الأسرة والتحرش والعنف في الشارع وفي أماكن العمل والمؤسسات التعليمية وفي مواقع أخرى خارج الأسرة.

عرفته منظمة الصحة العالمية 2002 "الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث أضرابه أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان". (منظمة الصحة العالمية، 2002، ص4).

أما عبد المجيد منصور عرفه "هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية، يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال أو إخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة، مما يتسبب في إحداث إضرار مادية أو معنوية أو نفسية للمرأة أو جماعة أو طبقة اجتماعية". (منصور عبد المجيد، 2000، ص21).

وتعرفه الباحثة هبة محمد علي حسن في دراستها النفسية الاجتماعية حول الإساءة إلى المرأة بأنه: "أي سلوك يقصد به إيقاع الأذى أو الضرر النفسي أو الجسدي أو الجنسي بالمرأة ويتراوح هذا السلوك من الإساءة النفسية (الإهانة، تجاهل الحديث معها، التهميش، وجهها، السب بألفاظ بذيئة، التهديد... الخ) إلى الإساءة الجسمية (ضرب الزوجة، دفعها بعنف، محاولة حرقها... الخ)، فالإساءة الجنسية (كتعنيف الزوجة جنسياً وإجبارها على ذلك بالقوة...". (هبة محمد، ص22).

ومن التعاريف السابقة نخلص إلى أن العنف الموجه ضد المرأة هو انتهاك للمعايير والقاعد الإنسانية، والخروج عن محدداتها وضوابطها، بحيث يترتب عن ذلك الانتهاك سلوكيات، اعتداءات جسدية ومعنوية على المرأة.

ج- مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر):

الجندر أو علم النوع الاجتماعي أو الجنوسة هو علم الجنس السوسولوجي/الاجتماعي ويعني المصطلح دراسة المتغيرات حول مكانة كل من المرأة والرجل في المجتمع بغض النظر حول الفروقات البيولوجية بينهما وفقاً لدراسة الأدوار التي يقومان بها، أي أن المرأة والرجل ينبغي النظر إليهما من منطلق كونهما إنسان بغض النظر عن جنس كل منهما (فوارق وصفات والأدوار التي يعطيها المجتمع للمرأة والرجل)، وهذا العلم لا يخص المرأة فحسب وإنما يعني الرجل كذلك، ومصطلح الجندر هو ترجمة اجتماعية-حضارية للجنس البيولوجي، الذي يسعى نحو توسيع المفهوم العام حول السؤال الاجتماعي "كيف ينبغي على النساء والرجال أن يتصرفوا ويظهروا بالتلائم مع المجتمع الذين هم مُكونيه؟".

قدمت الحركات النسوية مصطلح النوع الاجتماعي (الجندر) ليس كمصطلح لغوي مجرد وإنما كأداة تحليلية تميز بين البعد البيولوجي والبعد الثقافي، فالجندر كلمة تعنى نوع الجنس بصرف النظر عن كونه امرأة أو رجل، ومصطلح جندر يستخدم لدلالة على أن الجنسين متساويين في الأصل ولكن تتبع عدم مساواتهم من عوامل اجتماعية واقتصادية مكتسبة، فالطفل يولد إنساناً سواء كان ذكراً أم أنثى ثم يصبح رجلاً أو امرأة بما يسبقه المجتمع من صفات الذكورة والأنوثة وهي صفات مكتسبة والمقصود منها وجود مفرد يشمل الهوية الإنسانية من حيث هي صفة مجردة أصلاً تتحول بعدها إلى هوية امرأة أو هوية رجل، فلا يقصد بالنوع الاجتماعي الجنس والفروقات البيولوجية بل يقصد بها الأدوار التي تعطيها التصورات الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة لذلك فبعض الوظائف تقسم على حسب النوع الاجتماعي).

Promouvoir l'égalité pour une société plus)

يشير مصطلح النوع الاجتماعي (جندر) في تحليل دونية المرأة إلى أن أسباب دونيتها لا ترجع إلى تكوينها البيولوجي أو جنسها ولكن إلى الهيمنة الأيدولوجية الرجولية التي تجعل وفقاً لتلك النظرة (البيولوجية) المرأة وكأنها أقرب إلى الفطرة فهي منفعة وعاطفية، وقد ترتب على ذلك المفهوم اعتبارات كثيرة صاحبت المرأة حتى عندما تغير واقعها الاجتماعي وتعددت أدوارها وظهرت مشاركة مختلفة ظلت الأيدولوجية الرجالية فكر ونهج سائد فأصبح الدور المنسوب للمرأة هو الأكثر شيوعاً. (طه عبد العاطي. 2013، ص25).

من هذا المفهوم، إنّ الفرق في الجندر □ أو بين الأنواع الاجتماعية ليس من الضروري نابع من الفروقات البيولوجية بين الذكر والأنثى، إنما هي فروقات مترجمة عن نظرة المجتمع والحضارة للنوع الاجتماعي بشكل أساسي وعلى التوقعات التي يبنيناها المجتمع نفسه من النوع الاجتماعي، أي أن نظرة المجتمع والتوقعات الجندرية فيه هي التي تبني وتصمم مراحل تطوّر الذكر كرجل والأنثى كأمراة، وهي نفسها التي تصمم الطبقة الاجتماعية القائمة على تفوّق لصالح الرجل عن المرأة، ففي غالب الحالات يرى أن المرأة هي النوع الاجتماعي الذي يحتاج إلى تعديل دوره الاجتماعي.

2/تطور الاهتمام بظاهرة العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي:

يرتبط العنف ضد المرأة ارتباطا وثيقا بعلاقات القوى غير المتكافئة بين الرجال والنساء والتمييز القائم على النوع الاجتماعي ويتفاعل معهما، ويشكل الحق القائم في عدم التعرض للعنف والتمييز القائمين على العرق أو الجنس أو التعبير أو الهوية أو العمر أو النسب أو الدين وكذلك الكرامة المتأصلة والمتكافئة لكل امرأة ورجل وطفل، أساسا لحقوق الإنسان.

إن العنف ضد النساء هو نتيجة للتراكبات التاريخية غير المتساوية بين الرجال والنساء والتي أدت إلى الهيمنة والتمييز ضد النساء من قبل الرجال وإلى منع التقدم الكامل للمرأة، وهذا العنف ضد النساء هو احد الآليات الاجتماعية الحاسمة التي أجبرت بها المرأة على التنازل عن احتلال مواقع متساوية مع الرجل، فالاعتراف بمسألة العنف ضد المرأة والتمييز القائم ضدها مرّ بتطورات تاريخية مهمة وما الاعتراف الدولي لهذه القضية إلا نتيجة لسنوات من العمل على جميع الأصعدة والتي من أهمها المؤتمرات الدولية ومواثيق الأمم المتحدة.

فقد لقي العنف ضد المرأة اهتماما متناميا من الأمم المتحدة كونه شكلا من أشكال التمييز ضد المرأة وانتهاكا لحقوقها الإنسانية، وألزم المجتمع الدولي نفسه بحماية حقوق الفرد امرأة كان أو رجلا، وكرامته بمعاهدات وإعلانات متعددة(تقرير الجمعية العامة-الأمم المتحدة July 18- 2006، هذا ويعد ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في سان فرانسيسكو سنة 1945 أول معاهدة دولية تشير في عبارات محددة إلى تساوي الرجال والنساء في الحقوق، إذ ورد في ديباجته (.... وان نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية)، كما ورد في المادة الأولى من الميثاق وفي الفقرة (3) منها أن من ضمن مقاصد الأمم المتحدة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

تلا الميثاق، وتحديدًا في سنة 1948، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليؤكد ذات المبدأ وهو مبدأ المساواة في الحقوق الإنسانية للرجال والنساء وذلك في ديباجة الإعلان وكذلك في المادة (2) منه، وفي سنة 1966 الحق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد ورد مبدأ الحقوق المتساوية للرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية في المادة (3) المشتركة في العهدين.

ثم تلا ذلك اتفاقية غاية في الأهمية بالنسبة للمرأة وحقوقها الإنسانية ألا وهي اتفاقية القضاء على القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 ودخلت حيز التنفيذ عام 1981 والتي تعد ثمرة ثلاثين عام من الجهود والأعمال التي قام بها مركز المرأة في الأمم المتحدة لتحسين أوضاع المرأة ونشر حقوقها، وقد أكدت ديباجة الاتفاقية أيضا على مبدأ التساوي في الحقوق بين الرجال والنساء وضرورة تحقيق هذا المبدأ من أجل نمو ورخاء المجتمع والأسرة، وأكدت في المادة (6) من الاتفاقية على الدول الأطراف فيها بأن تتخذ جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريع لمكافحة شكل من أشكال العنف ضد المرأة إلا وهو الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة. وقد اتخذت مسألة العنف ضد المرأة مكانا بارزا بسبب عمل المنظمات والحركات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية في العالم اجمع.

وقد دعت النساء إلى اتخاذ تدابير لمعالجة هذه الانتهاكات على الصعيدين الوطني والدولي، وكشفن عن دور العنف ضد المرأة كشكل من أشكال التمييز وآلية لأدامته، ونتيجة لذلك وضعت مسألة العنف ضد المرأة على جدول الأعمال في سياق العمل على إحقاق حقوق المرأة في الأمم المتحدة وكان للتفاعل بين الدفاع عن المرأة في مختلف أنحاء العالم ومبادرات الأمم المتحدة على مدى بضعة عقود الماضية عاملا محركا في تحقيق هذا الانتباه، غير إن زيادة الانتباه إلى العنف ضد المرأة برزت بالدرجة الأولى في سياق عقد الأمم المتحدة للمرأة (1975 – 1985)، وعملت الجهود النسائية حافزا في توسيع نطاق فهم العنف ضد المرأة.

إن المبادرات المبكرة لمعالجة العنف ضد المرأة وضد النوع الاجتماعي على الصعيد الدولي ركزت بالدرجة الأولى على الأسرة، ومما يذكر إن خطة العمل العالمية للمرأة التي اعتمدها المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في مدينة مكسيكو في سنة 1975، لفتت الانتباه إلى ضرورة وضع برامج تعليمية وطرق لحل النزاع العائلي تضمن الكرامة والمساواة والأمن لكل فرد من أفراد الأسرة، لكنها لم تشر بصراحة إلى العنف، غير أن محكمة المنظمات غير

الحكومية التي عقدت بالتوازي مع المؤتمر في مدينة مكسيكو ، وكذلك المحكمة الدولية المعنية بالجرائم ضد المرأة التي عقدت في بروكسل سنة 1976، أبرزتا أشكالاً من العنف ضد المرأة أكثر بكثير من العنف في نطاق الأسرة.

وازداد العمل النسائي لمكافحة العنف ضد المرأة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي وأصبحت المسألة أكثر بروزاً في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالمرأة، المعقود في نيروبي في سنة 1985، واعترفت استراتيجيات نيروبي للنهوض بالمرأة ، بانتشار العنف ضد المرأة في أشكال مختلفة في الحياة اليومية في كل المجتمعات ، وعزّفت مظاهر متنوعة للعنف بلغت الانتباه إلى النساء اللاتي يتعرّضن للإساءة والاعتداء في المنزل ، والنساء اللاتي يقعن ضحايا للبغيء ألقسري ، والنساء المعتقلات ، والنساء في النزاعات المسلحة. وبدأت إقامة الصلة بين العنف ضد المرأة والمسائل الأخرى على جدول أعمال الأمم المتحدة باعتبار ذلك العنف عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف العقد الدولي للمرأة: المساواة والتنمية والسلام. ودعت إلى اتخاذ سياسات وقائية وتدابير قانونية ووضع آلية وطنية وتقديم مساعدة شاملة للنساء اللاتي يقعن ضحايا العنف. واعترفت أيضاً بالحاجة إلى توعية الرأي العام للعنف ضد المرأة كمشكلة مجتمعية.

وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي اكتسبت جهود الحركة النسائية – لكسب الاعتراف بأن العنف ضد المرأة مسألة تتعلق بحقوق الإنسان – زخماً كبيراً. وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في سنة 1993، تجمّعت النساء وضغطن على الصعيدين العالمي والإقليمي لإعادة تعريف معالم قانون حقوق الإنسان ليشمل ما تمرّ به النساء من خبرات، وقفمن إلى المندوبين للمؤتمر ما يقرب من نصف مليون توقيع جمعت من 128 دولة تطلب الاعتراف بأن هذا العنف يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان للمرأة.

3-أسباب العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي:

أشارت المعلومات التي جمعها مكتب الإحصاء للأمم المتحدة أن امرأة واحدة من كل أربع نساء في البلدان المتقدمة الصناعية قد تعرضت للضرب من شريك حياتها، وقد بداء الاهتمام بجمع المعلومات في البلدان النامية ومنها العربية كذلك، حيث أشار مسح حوالي تسعون مجتمعا ريفيا صغيرا في المجتمعات العربية إلى أن هناك ارتفاع كبير لنسبة العنف الذي يرتكب ضد النساء في أربع وسبعون منها، أما الستة عشر مجتمعا الباقية فقد وصفت بأنها خالية من حوادث العنف الأسري ، ومن أسباب العنف ضد المرأة في الوطن العربي ما يلي:

1-النظرة القيمية الخاطئة والتي لا ترى أهلية حقيقية وكاملة للمرأة فإنسانة كاملة الإنسانية حقاً وواجباً، وهذا ما يؤسس لحياة تقوم على التهميش والاحتقار للمرأة.

2-التخلف الثقافي العام وما يفرزه من جهل بمكونات الحضارة والتطور البشري الواجب لأن ينهض على أكتاف المرأة والرجل على حد سواء ضمن معادلة التكامل بينهما لصنع الحياة الهادفة والمتقدمة.

3-التوظيف السيئ للسلطة سواء كان ذلك داخل الأسرة أو الطبقة الاجتماعية أو الدولة، إذ يقوم على التعالي والسحق لحقوق الأضعف داخل هذه الأطر المجتمعية.

4-التقاليد والعادات الاجتماعية الخاطئة التي تحول دون تنامي دور المرأة وإبداعها والرافضة لمقومات النهضة.

5-ضعف المرأة نفسها في المطالبة بحقوقها الإنسانية والوطنية، والعمل لتفعيل وتنامي دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

بالإضافة إلى ما سبق فهناك عادات في الوطن العربي معادية للنساء، خاصة بظهور النزاع بين العادة والعصرية، ففي المجتمعات المغاربية مثلا المرأة دائما في حالة تبعية، إن لم نقل خضوع اتجاه الرجل. (أمين خالد حرطاني، 2006، ص19).

4-أشكال العنف الموجه ضد المرأة والنوع الاجتماعي:

تعتبر قضية العنف الممارس ضد المرأة من القضايا الشائكة في الوطن العربي، تصيب المرأة والأسرة والمجتمع على حد سواء، وتتجاوز هذه الآثار حدود الضرر الجسدي المباشر الذي يلحق بالضحية، فالأذى النفسي وخطر التعرض لجرعات إضافية من العنف يقللان من احترام المرأة لنفسها، ويشلان قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد من يعتدي عليها، وما يختلج في كيانها من إحباط وغضب وعنف يتحول غالباً مشاعر من العدائية تتوغل إلى داخلها بدلاً من أن تتجه إلى الخارج، مما يؤدي في أغلب الأحيان، إلى تدمير الذات عوضاً عن تدمير الآخرين، وتمثل الأشكال الثلاث شكل العنف الذي تتعرض له المرأة ، إلا أنه يندرج تحتها عدد كبير من الأفعال والتي قد تبدأ بفعل بسيط لتنتهي بالقضاء على حياة المرأة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1995)

1- العنف الأسري:

تمتد أشكاله عبر دورة حياتها من العنف قبل الولادة إلى العنف ضدها كامرأة مسنة، فالعنف بين الشريكين في علاقات حميمة، أو كما يشار له بعبارة العنف العائلي أو إساءة المعاملة بين الزوجين ثبت انه الأوسع انتشارا بين أشكال العنف ضد المرأة كافة، ويشمل الأشكال الآتية (أعمال الإكراه الجنسي والنفسي والبدني التي يمارسها ضد نساء بالغات أو مراهقات شركائهم دون رضاهن. والعنف البدني الذي يشمل استخدام القوة البدنية أو القوة المادية أو السلاح قصدا لإيذاء أو جرح المرأة .

إن المصدر الأكبر الذي يتهدد النساء، بلا استثناء، هم الرجال الذين يعرفهم، وليس الغرباء، وغالبا ما يكون هؤلاء أفراد العائلة أو الأزواج، وما يثير الدهشة هو درجة الشبه التي تحيط بهذه المشكلة في مختلف أنحاء العالم، حيث يعتبر البيت بالنسبة لملايين النساء، ليس المأوى الذي يجدن المأمن فيه، وإنما مكان يسوده الرعب حيث يمثل العنف الأسري أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشارا وأكثرها قبولا من المجتمع وتعرض له نساء ينتمين إلى كل الطبقات الاجتماعية والأجناس والديانات والفئات العمرية على أيدي رجال يشاركونهن حياتهن .

ويمكن القول بأن العنف الأسري هو المعاملة السيئة التي تتلقاها الأنثى سواء في منزل أبيها من قبل هذا الأخير أو من قبل أخوتها أو في منزل زوجها الذين يعتقدون أن لهم عليها حق التأديب، ويعتبر العنف المنزلي انتهاك لحق المرأة في السلامة الجسدية والنفسية ومن غير المستبعد أن يستمر لسنين عديدة ويتفاقم مع الواضح أن أثاره الجسدية والنفسية ذات طبيعة تراكمية يحتمل أن تدوم حتى بعد أن يتوقف العنف نفسه. والعنف المنزلي يخلق الرهبة والشعور بالإهانة والمذلة يدمر احترام الإنسان لذاته ويتخذ أشكالا عديدة سنتحدث عنها في الفقرة التالية.

2- العنف المعنوي النفسي:

ويعتبر من أخطر أنواع العنف فهو غير محسوس وغير ملموس ولا اثر واضح له للعيان وهو شائع في جميع المجتمعات غنية أو فقيرة متقدمة أو نامية وله أثار مدمرة على الصحة النفسية للمرأة وتكمن خطورته أن القانون قد لا يعترف به كما يصعب إثباته. حيث تعاني المرأة داخل الأسرة زوجة كانت (أم، ابنة أو أخت) من العنف النفسي الذي يرتكبه بحقها رجال العائلة وفيه الإهانات والإهمال والاحتقار والشتم والكلام البذيء والتحقير والحرمان من الحرية والاعتداء على حقها في اختيار الشريك والتدخل بشؤونها الخاصة مثل الدخول أو الخروج في أوقات معينة وارتداء ملابس معينة والتدخل بأصدقائها ومراقبة تصرفاتها كلها وإجبارها مثلاً على إنجاب عدد أكبر من الأولاد، وإجبارها على تقديم الخدمات لكافة أفراد العائلة وضيوفهم كلها أفعال تؤدي لأن تكره المرأة حياتها ونفسها وأنوئتها مما يؤثر على معنوياتها وثقتها بنفسها. وتحت العنف المعنوي يندرج ما يسمى بالعنف الرمزي الذي لا يتسم بالقيام بأي فعل تنفيذي بل يقتصر على الاستهتار والازدراء واستخدام وسائل يراد بها طمس شخصية الضحية أو إضعاف قدرتها الجسدية أو العقلية مما يحدث تأثيرا سلبيا على استمرارها في الحياة الهانئة وقيامها بنشاطاتها الطبيعية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000).

إن العنف المعنوي منتشر وبشكل كبير بسبب القيم الثقافية والتقليدية التي تركز تنشئة المرأة اجتماعياً وجعلها خاضعة منذ طفولتها المبكرة حيث تسيطر الأعراف الثقافية لسلوك الذكور المقبول فللرجل حق السيطرة على المرأة، والرجال قوامون على النساء، وارتباط فكرة العنف بالرجولة والذكورة، فتعامل المرأة داخل الأسرة على أساس أنها ضعيفة وعليها الخضوع لرجال العائلة فالشتم والإهانة وتقديم الخدمة والحرمان من الحقوق الشخصية أمر لا تجب مناقشته أو الاعتراض عليه.

3- العنف الجسدي والجنسي :

العنف الجسدي يكون واضحاً ويترك آثاراً بادية للعيان وتستخدم فيه وسائل مختلفة، وغالبا ما تكون هذه الأدوات اليدي والرجلين بحيث تتوجه للكدمات للضحية على الوجه والرأس وسائر مناطق الجسم إضافة إلى شد الشعر وقد يتم اللجوء إلى وسائل أخرى كالعصا والسكين... أو تكسير أدوات المنزل وقذفها على الضحية .

ويمكننا أن نعرف العنف الجسدي والجنسي بأنه الإيذاء البدني والجنسي ابتداءً من الركل - الصفع - شد الشعر - والضرب والتحرش الجنسي، وهتك العرض والخطف والفحشاء والدعارة مروراً بالممارسات الجنسية الشاذة والاعتصاب، ويضاف إليه الاعتصاب أيضاً في إطار الزوجية (القوانين العربية لا تعترف بالاعتصاب في إطار العلاقات الزوجية ومنها قانون العقوبات السوري)، وقتل الشرف وإحداث العاهات الدائمة والحرق وانتهاءً بالقتل، فالضرب وتكسير وتشويه الأعضاء وغيرها من أنواع الإيذاء الجسدي موجودة تشير إليها الدراسات وسجلات المحاكم الشرعية والجزائية والصحف التي تقرأ فيها جرائم كثيرة من هذا النوع وحتى قتل الزوجة أو الابنة أو الأخت أو العمة لأسباب متعددة وقد يكون منها بدافع الشرف ويعتبر العنف الجنسي من أخطر أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة داخل الأسرة، إلا أنه يبقى في طي الكتمان، حيث التحرش الجنسي والخطف والاعتصاب وسفاح القربى وهتك العرض والدعارة والمجامعة بأشكال شاذة تتعرض لها المرأة (زوجة، ابنة، أخت، أم...) من رجال العائلة.

ومن هنا فالعنف الجنسي يشمل الاتصال الجنسي بصورة اعتداء دون رضا المرأة - سواء المتزوجة أم غير المتزوجة - ، في حين يشمل العنف النفسي السيطرة على المرأة أو عزلها وإذلالها أو إحراجها ، ويشمل العنف الاقتصادي حرمان المرأة من الحصول على الموارد الأساسية والتحكم بها .)

4- العنف القانوني :

نظراً لارتباط العنف المعنوي الذي يمارس ضد المرأة والذي يؤدي إلى إخضاعها وقهرها بتطبيق القوانين التمييزية ضدها والتي تؤدي بالنتيجة إلى العنف الجسدي والجنسي أردت إيراد هذا الشكل من أشكال العنف والذي لم يرد ذكره في الإعلان العالمي ولكنه يعتبر من أهم أنواع العنف الذي يمارس ضد المرأة، حيث تخضع النساء في بلادنا للعنف بسبب القوانين ابتداءً بقانون الجنسية ومروراً بقانون العقوبات وانتهاءً بقانون الأحوال الشخصية حيث يقون هذا الأخير أفظع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك في مواضيع الزواج والطلاق والحضانة والولاية والإرث، وعلى هذا الأساس فإن مظاهر التمييز بين الرجل والمرأة المولدة للعنف داخل الأسرة تستقي أصولها من قوانين الأحوال الشخصية وقانون العقوبات والجنسية وبعض القوانين التمييزية الأخرى التي تركز مبدأ التمييز ضد المرأة واستعبادها وتعامل معها باعتبارها جنساً أدنى يتبع الرجل ويجوز أن يتعرض لكل أشكال العنف .(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000).

أما في الممارسات التقليدية المؤدية فيشكل وأد البنات ، واختيار جنس الجنين ، والزواج المبكر ، والعنف المتصل بالمهر، وختان الإناث، والجرائم التي ترتكب باسم الشرف، وإساءة معاملة الأرامل بما في ذلك دفعهن للانتحار ، قلنا يشكل ذلك شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة التي تعد ممارسات تقليدية مؤذية ويمكن أن تشارك فيها الأسرة والمجتمع المحلي.(فائزة باباخان، 2009 ، ص 34)

5/قراءة في المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الجزائر والوطن العربي:
أ/ المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الجزائر:

تعد الجزائر أحد المجتمعات العربية التي تشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية متسارعة، ربما بحكم موقعه المتوسط في منطقة مضطربة تحظى باهتمام عالمي متزايد، ونزوع القيادة السياسية فيه إلى تعزيز آفاق انفتاحه على العالم الأمر الذي يجعله عرضة لمعايشة ضغوط متعددة الأبعاد، واختبار تداخلات قيمية متضاربة تجمع بين الحداثة والتقليد، تأسيساً على ذلك وانسجاماً مع دورانه ضمن فلك ثقافي ومجتمعي يحتوي على الكثير من القيم والظروف المعززة لاضطهاد المرأة والانتقاص من شأنها مقايضة بالرجل، فقد عرفت الجزائر ظاهرة العنف ضد المرأة وغدت فيه إحدى الظواهر الخطيرة اللافتة، التي تستدعي تضافر جميع الجهود الممكنة لمجابهتها.

إن المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات العربية لا تزال تخضع فيه المرأة بشكل مستمر للسيطرة الذكورية، سواء الأب، الأخ أم الزوج، إلى جانب سلطة الأعراف والتقاليد التي تساهم في إذلال المرأة، وبالرغم من تقلد المرأة لمناصب عليا في مختلف المجالات واقتحامها لمجالات كانت حكرا على الرجل، إلا أنها تظل في نظر المجتمع مجرد قاصر عديمة الأهلية، غير قادرة على تقرير مصير حياتها، وأنها خلقت فقط للزواج وإنجاب الأطفال و خدمة الأسرة لا غير .

وإذا ما تأملنا في وضعية المرأة الجزائرية وحقيقة العنف الممارس ضدها خلال السنوات الأخيرة، فإننا نجد أن الظاهرة في تزايد مستمر من سنة لأخرى حسب الإحصائيات والأرقام التي تنتشرها مختلف الجهات والهيئات الرسمية في البلاد، فاستنادا إلى تقارير مصالح الأمن خلال السداسي الأول من عام 2005، حوالي 7419 امرأة منهن 5179 تعرضن لعنف جسدي و 34 للقتل العمدي فيما تعرضت 1753 لسوء المعاملة و 176 للتحرش الجنسي). نوال وسار، 2009، ص7).

إلى جانب تورط ما يزيد عن 3 آلاف شخص في تلك القضايا خلال ذات الفترة على رأسهم الأزواج والآباء والإخوة، أما في سنة 2009 فأظهرت دراسة حديثة قامت بها الوزارة المكلفة بشؤون الأسرة وقضايا المرأة، أن كل امرأتين من مجموع 10 نساء يتعرضن للعنف داخل الأسرة، وأن 10 % من النساء يتعرضن إلى عنف جسدي الممارس في أغلب الأحيان من قبل الأزواج وتعتبر النساء المطلقات والأرامل من بين النساء الأكثر عرضة للعنف في الأسرة حيث أن 20% منهن يتعرضن إلى الإهانة و 5% يتعرضن إلى عنف مادي، أما بخصوص عدد النساء ضحايا العنف واللاتي تم استقبالهن من قبل مصالح الشرطة على المستوى الوطني فيقدر ب 9 آلاف ضحية عنف بمختلف أشكاله خلال السنة الفارطة، وفيما يتعلق بأنواع العنف الزوجي خلال 12 شهرا الأخيرة ، حل الضغط النفسي في المرتبة الأولى بنسبة 31.3 %، في حين جاء العنف اللفظي بنسبة 19.1% في المرتبة الثانية أما العنف الجنسي احتل المرتبة الثالثة بنسبة 10.9 %، وفيما يتعلق بالمؤشر العام لأعمال العنف في الأسرة وأسرة الزوج فيقدر ب 17.4 %، كما يحتل العنف اللفظي نسبة 10.8 % في الفضاءات العمومية ويليه العنف الجسدي ب 4.7 %). سهام حواس، 2009، ص8).

من جهة أخرى كشف إحصاء ما يزيد عن 7422 اعتداء على المرأة خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2012، وكان العنف الجسدي هو الغالب وذلك ب 5517 اعتداء، فيما تم تسجيل 1605 حالة سوء معاملة و 247 عنف جسدي وتسع حالات قتل عمدي، كما تم

تسجيل 325 ضحية زنا المحارم، كما عرجت ذات المتحدثّة إلى أن الجزائر العاصمة تصدرت القائمة وذلك بتسجيلها 1278 اعتداء تلتها وهران بـ 644 اعتداء وقالمة بـ 258 اعتداء، وأن أغلب أشكال العنف تقع ضمن نطاق العائلة الواحدة. (سهام حواس، 2009، ص8).

ولم يشفع مبدأ مساواة المرأة مع الرجل الذي يكرسه الدستور لفئات الجنس اللطيف أمام العنف العنصر الرجالي وتسلطه، حيث أكدت الأرقام التي قدمها المكتب الوطني لحماية الطفولة والمرأة، أن المرأة الجزائرية لا تزال عرضة للعنف بمختلف أشكاله، حيث أكدت إحصاءات سنة 2013 أن أكثر من 7000 امرأة تعرضت لمختلف أشكال العنف خلال هذه الفترة على المستوى الوطني، حيث أودعت 7.010 امرأة شكوى بسبب تعرضهن للعنف من بينهن 5.034 تعرضن للعنف الجسدي، كما تم تسجيل 1673 امرأة ضحية سوء المعاملة و 27 امرأة ضحية القتل العمدي، ويتعلق الأمر بنساء تتراوح أعمارهن بين أكثر من 18 سنة إلى أكثر من 75 سنة من بينهن 3.872 امرأة متزوجة و 1953 عزباء و 688 مطلقة و 439 أرملة، أما بالنسبة للوضعية الاجتماعية والمهنية للنساء المعنفات فقد تم تسجيل 4713 حالة دون مهنة و 1330 موظفة و 103 إطار سام و 374 جامعية و 67 متقاعدة و 87 حالات أخرى لم يتم تحديد وضعيتهن المهنية.

وفيما يخص صلة قرابة المتورطين مع ضحايا العنف فقد تم تسجيل 7224 متورط من بينهم أزواج وإخوة وأبناء وآباء، إلى جانب أجنب عن الضحية يقدر عددهم بـ 3316 شخص (جيران وزملاء ومجهولون). وبأتي الأزواج في المرتبة الأولى بـ 1.608 حالة متبوعين بالأبناء بـ 538 حالة ثم الإخوة بـ 418 حالة .

ومن بين دوافع الاعتداء تأتي المشاكل العائلية في المرتبة الأولى بـ 2.509 حالة والدوافع الجنسية بـ 255 حالة، مشيرة إلى أن ظاهرة العنف تنتشر بكثرة في المدن الكبرى خاصة بالجزائر العاصمة وهران وعنابة، وقد تعرضت أكثر من 266 امرأة للاغتصاب والتحرش الجنسي وزنا المحارم على المستوى الوطني خلال سنة 2013.

كما أعربت وسائل الإعلام الجزائرية عن تسجيل 6.985 حالة عنف ضد النساء عبر مختلف ولايات الوطن، سنة 2014، حيث احتلت العاصمة مقدمة الولايات التي سجل بها أكبر عدد من قضايا العنف ضد المرأة أزيد من 1.100 قضية، متبوعة بولاية وهران التي سجل بها أزيد من 500 قضية مماثلة تليها ولاية قسنطينة التي سجل بها أزيد من 300 قضية (أي المدن الكبرى)، حيث تعرضت 5.163 امرأة من بين إجمالي ضحايا هذه الظاهرة إلى عنف جسدي بنسبة تزيد عن 73% مقابل تعرض 1.508 منهن إلى سوء المعاملة، إلى جانب تعرض 205 أخريات إلى اعتداءات جنسية وتعرض 27 منهن للقتل العمدي .

وتبقى السيدات المتزوجات الأكثر عرضة لحالات العنف بتعداد 3.847 سيدة متبوعة بفضة العازبات بـ 1875 حالة و 791 بالنسبة للمطلقات مقابل 440 للأرامل، وتبقى هذه الأرقام غير نهائية ولا تعبر عن الواقع الذي تعيشه المرأة الجزائرية بالنظر إلى عدم تقدم الكثير من المعنفات للتبليغ عن الإساءات التي يتعرضن لها بحكم العادات والتقاليد، مشيرة إلى تراجعهن عن تقديم شكاوى ضد أفراد العائلة.

كل هذه الأرقام المروعة عن نسبة العنف ضد المرأة تناولتها وسائل الإعلام الجزائرية بطريقة أو بأخرى إما عن طريق حصص أو برامج أو نشرات إخبارية، أو ملصقات ونشرات ورقية للتوعية، لكن تبقى طريقة المعالجة مجرد عرض لأرقام وحالات بعينها، دون اللجوء للبحث عن حلول علاجية للظاهرة.

ب/ المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الوطن العربي:

على الرغم من إقرار وتأكيد الأديان والمذاهب الإنسانية على الرحمة والرأفة والرفق بين بني الإنسان، وعلى الرغم من حجم الأضرار التي تكبدها وتتكبدها الإنسانية جراء اعتماد العنف أداة للتخاطب، وعلى الرغم من أن أي انجاز بشري يتوقف على ركائز الاستقرار والألفة والسلام، إلا أن الإنسانية مازالت تدفع ضريبة باهظة من أمنها واستقرارها جراء اعتمادها العنف وسيلة للحياة والتخاطب .

إن رواسب المنهاج الهمجي والعنواني مازالت عالقة في أذهان وسلوكيات البعض في التعامل والحياة معتمدين أرضية منهج العنف المضاد للآخر، فهي مشكلة قيمة جديدة لا تلبث أن تستقر في ساحتنا الإنسانية كل حين لتصادر أمننا الإنساني وتقدمنا البشري من خلال ممارسة السيطرة والعنف القسري ضد الأضعف. (بشرى العبيدي، جامعة بغداد).

ويعرّف العنف بأنه : "سلوك أو فعل إنساني يتسم بالقوة والإكراه والعنوانية، صادر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو دولة، وموجه ضد الآخر بهدف إخضاعه واستغلاله في إطار علاقة قوة غير متكافئة مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى ."

منذ انطلاق دعاوى تحرير المرأة العربية في بداية القرن الماضي، بدأت قضايا المرأة تأخذ مكانها في وسائل الإعلام العربية، ومع تطور هذه الوسائل تطورت معالجة قضايا المرأة بأشكال وصور مختلفة، وصولاً إلى عصرنا الحاضر الذي بتنا نشهد فيه العديد من وسائل الإعلام الموجهة للمرأة ومعالجة قضاياها، من مطبوعات صحفية إلى برامج تلفزيونية إلى مواقع على الشبكة العنكبوتية، حتى بتنا نشهد تنافساً في طرح مشاكل المرأة بين هذه الوسائل

لكسب أكبر حجم ممكن من الجمهور، ولكن وسط هذا الكم الكبير من وسائل الإعلام التي تبدي اهتمامها بطرح ومعالجة قضايا المرأة العربية، نطرح على أنفسنا سؤال هل تقوم هذه الوسائل بطرح القضايا التي تعانيتها المرأة العربية في الواقع؟ أم أن هنالك نوعاً من الانتقائية في المعالجة الإعلامية لمجمل المشاكل والعقبات التي تواجهها المرأة العربية في حياتها؟
أ/معالجة قضايا المرأة في الصحافة المكتوبة:

تناولت الصحافة المكتوبة قضايا العنف ضد المرأة منذ زمن بعيد نظراً لأسبقيتها في الظهور مقارنة ببقية الوسائل الإعلامية. فكثيراً ما تناولت صفحاتها قضايا العنف ضد المرأة لكن في غالب الأحيان تقوم بذكر الظاهرة وملابساتها ووصفها وصفاً دقيقاً دون اللجوء إلى سبل المعالجة والحلول. (ريم نجيب، 2008، ص46).

كما نشير هنا أن تناول الصحافة الورقية لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي في أغلب الأحيان يكون مناسباتي، رغم أن تأثير الإعلام على المرأة يُعتبر أكثر أهمية، على اعتبار أنها التي تتحمل الجزء الأكبر من عملية التنشئة الاجتماعية، وغرس القيم والاتجاهات والمفاهيم التي تتواءم وظروف المجتمع، في دراسة أخرى أجراها مركز باحثات عام 2012م تضمنت سؤال (هل الإعلام يساهم في حل المشكلات العائلية والاجتماعية؟)، كانت الإجابات ب بنعم 26% فقط، وتؤكد هذه النتيجة ارتفاع المؤشر السلبي للغالبية من النساء حول معالجة وسائل الإعلام لقضايا المرأة الزوجية، حيث أنها لا تقدم معلومات متعمقة للمشكلات والقضايا التي تهمها، مما يعني أن معالجة وسائل الإعلام لهذا الموضوع ليس قوياً، وإغفاله لتقديم تفسيرات وتحليلات مهمة لقضايا هي في حاجة ماسة إليها، أما القضايا الاجتماعية الحقيقية التي تمس الواقع فقد تحدثت الدراسة عن أبرزها وكانت حول استغلال النساء في سوق العمل غير الرسمي، و(أثر تكاليف السكن على الاستقرار الأسري)، و(العنوسة)، و(الخلافات الأسرية)، و(العلاقات المحرمة بين الجنسين)، و(التحرش الجنسي)، و(هروب الفتيات)، و(فقر الإناث)، و(مشكلات زواج المسيار)، وأخيراً (التمكين المعرفي للمرأة السعودية) الذي يساعدها على تكوين (شخصية سليمة ومعرفة كيفية اتخاذ القرار السليم). (هند عامر، 2014م)
ب/معالجة قضايا المرأة في السينما والتلفزيون:

تحدثت الباحثة الجزائرية نجمة زراري في مؤلف علمي لها عنوانه: "الطرح الفيلمي لقضية العنف ضد المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة، تحليل النص السيميولوجي للفيلمين "وراء المرأة" و"عائشات "

(نجمة زراري، 2011)، حيث حاولت الكشف عن مساحة قضية العنف ضد المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة، وكذا عرض الدور الذي لعبته السينما الجزائرية في تقديم صورة

المرأة ومحاكاة العنف الموجه إليها من خلال معرفة الحيز الذي تحتله المرأة في دائرة العنف، وكذلك معرفة الموقع الذي تأخذه المرأة موضوعا، تمثيلا وإخراجا في السينما الجزائرية عبر مختلف تطوراتها، كما سعت الباحثة إلى تسليط الضوء على ظاهرة العنف المتفشية في العالم والتي أضحت جميع فئات المجتمع ضحية له، ونشير بالذكر أن العينة التي درستها الباحثة كان موضوعها العنف المسلط ضد المرأة التي أنتجت سنة 2007 فقط، ومن النتائج التي توصلت هي:

- 1- من أهم الأسباب الدافعة وراء اللجوء إلى العنف: ضغوط الحياة اليومية، الوضعية الاجتماعية المزرية، انعدام أو قلة الدخل المادي وتعسف السلطة.
 - 2- لقد قدمت عدة صور مختلفة للمرأة الجزائرية في عينة الأفلام حل الدراسة (الشابة، الأم، العجوز، ربة بيت والعاملة والمقهورة)، ومن الممكن القول أنهما قد وفقا إلى حد كبير في نقل الواقع.
 - 3- للسينما علاقة وثيقة أولا بالمرجع الاجتماعي للبيئة الجزائرية بكل جوانبها: الفكرية والثقافية والدينية، ومنظومة القيم والمعارف والعادات والتقاليد والتوجهات.
 - 4- تراوحت الدلالات التي استخدمها كلا الفيلمين لتبيان مشاهد العنف الجسدي والنفسي ضد المرأة في المجتمع ما بين الرمزية و التصريح، آخذين بعين الاعتبار طبيعة المجتمع الجزائري، فكل ما من شأنه خلق رفض عنده تم عزله أو ترميزه، المهم أن تصل الرسالة.
 - 5- كشفت الدراسة عن مستويات جديدة من العنف، بالتركيز على نقطة لطالما أغفلت وهي عنف الفرد ضد ذاته.
- ومن جهة أخرى فقد تناولت الباحثة المصرية إحسان سعيد عبد المجيد في دراسة لها حول العنف ضد المرأة بعنوان "العنف والعنف المضاد لدى المرأة في السينما المصرية" (إحسان سعيد ، 2007 ، ص 213)، حيث عالجت أنماط وأشكال العنف ومشاهد العنف والعنف المضاد الأكثر شيوعاً لدى المرأة في الأفلام سواء المعنوية أو النفسية أو الجسمية. وعلاقته بانتشار الظاهرة وتغلغلها في المجتمع المصري، كما وقفت على صورة الدراما في الأفلام السينمائية التي تتناول ظاهرة العنف ضد المرأة باعتبار أنها أحد الروافد التي تساهم في تعميق ثقافة العنف في المجتمع، وأشارت الباحثة إلى تفعيل دور الأفلام السينمائية لمواجهة الظاهرة من خلال دراسة 60 فيلماً كنموذج للدراما التي تقدم العنف والعنف المضاد خلال المراحل التاريخية المختلفة واهم الاستنتاجات التي خلصت إليها هي:
- إن الدراما السينمائية كرسّت للعنف ضد المرأة بكافة أنماط وأشكاله وأنواعه سواء أكان مادي أو معنوي، اسري أو مؤسسي أو مجتمعي ضد المرأة أو ضد الفتاة.

-كما أظهرت عنف المرأة كرد فعل للعنف والفقر الواقع عليها ومن خلال الدراما المقدمة خلال الفترات التاريخية المختلفة، حيث أظهرت جميع أشكال العنف ومن أهمها الضرب، السخرية والإهانة، والسب، والإكراه، والتهديد، والتحرش الجنسي، والتعذيب، والقتل أو محاولات القتل، كما ظهر عنف المرأة متمثلاً في ممارسة البغاء، والقتل، والكيد.

ج/الفضائيات العربية وتكريس العنف ضد المرأة:

على الرغم من أن ظاهرة العنف موجودة أصلاً منذ ظهور الإنسان الأول إلى أن دراسات إعلامية مختلفة أجمعت على أن القنوات الفضائية صارت إحدى الدوافع المهمة التي تركز من السلوك العنيف بين الأفراد لاسيما أن الكثير من القائمين بالاتصال ركزوا على قيمة الصراع المتضمنة في مشاهد العنف في انتقاء الرسائل الإعلامية وعللوا ذلك بأن الحياة قائمة على صراع، ليس بين الأفراد فقط وإنما بين الدول والأمم وأن الإعلام الموضوعي هو ناقل دقيق للأحداث، وقد أسهمت تلك الرسائل الإعلامية بشكل تراكمي في تنامي السلوك العنيف لدى أعداد كبيرة من المتلقين لها.

وتؤكد الدراسات المتنوعة أن البرامج والمسلسلات والأفلام أصبحت في كثير منها تشوه صورة المرأة، وتسحق الدور الذي تلعبه مجتمعياً، وتكرس حالة وصورة المرأة الجاهلة، وخاضعة لزوجها المستسلمة لقدرها، متجاهلة بذلك الدور الإيجابي الذي تقوم به المرأة في تنمية المجتمع.

ويعتبر هذا إحدى سبل ممارسة العنف ضد المرأة وانتزاع أهم حقوقها فاستخدام المرأة كجسد وشكل ومفاتيح في الإعلانات عنف ضدها، وتقديم المرأة كوسيلة إغراء عنف ضدها، وتقديمها بطريقة مبتذلة في الأفلام والمسلسلات الإباحية عنف ضدها، وتقديمها كمشارك رئيسي في دراما العنف عنف ضدها، تقديمها كمجرمة في حوادث القتل والسرقة والمخدرات والجرائم الأخرى سواء في البرامج والنقارير الواقعية أو في الأعمال الدرامية بمختلف أنواعها عنف ضدها، وتقديم المرأة بالصورة النمطية وحصر في المطبخ وغرفة النوم عنف ضدها، وتقديم المرأة ذات دور هامشي في الحياة وفي المجتمع عنف ضدها.

فالعنف المادي ضد المرأة مجرد صورة من صور العنف وليس كل صور العنف والعنف المعنوي غالباً ما يكون أعمق أثراً وأشد وطأة نظراً للصعوبات المتعلقة بتوصيفه وقياسه ونظراً لمدى الاتفاق بشأنه بين الأطراف المجتمعية المختلفة وقد باتت النظرة الغريزية "للمرأة تشكل عنفاً شديداً بحقها تزداد حدته تبعاً لتشدد أعراف المجتمع الذي تنتمي إليه وتقاليده وكرس من شدة هذا العنف الصورة الذهنية التي أوجدتها بعض وسائل الإعلام لاسيما القنوات الفضائية

عنها باعتبار أن هذه الصورة تمثل مجموعة الأحكام والتصورات والانطباعات القديمة والجديدة المستحدثة الايجابية منها والسلبية التي يأخذها شخص أو مجتمع عن آخر ويستخدمها منطلقا وأساسا لتقييمه لهذا الشخص أو المجتمع وليحدد موقفه وسلوكه إزاءه.

وتأتي خطورة تقديم هذه الصورة المشوهة عن المرأة من أن الإعلام صورة مصغرة عن المجتمع وعن توزع القوى والسلطة فيه وهو يعمل في ظل أنظمة اجتماعية وسياسية واقتصادية تتغذى منها وتغذيها، ومن ثم فإنه يعكس توجهات المجتمع نحو المرأة من ناحية ويعيد تشكيل هذه التوجهات من ناحية أخرى .

إن خلق صورة مشوهة ومسيئة عن المرأة عبر الفضائيات يعد من اقوي أنواع العنف الذي يمكن أن تتعرض إليه لما يمكن أن يوقعه من إيذاء نفسي في ذاتها وصراع داخلي فيه قد يؤثر سلبا في فاعليتها وقدرتها على الإنتاج والتعاطي بايجابية معها، ورغم أن تلك الصورة التي تقدمها هذه القنوات لم تكن بقصد إيقاع العنف ضد المرأة بشكل معد له سلفا من قبل القائمين بالاتصال فيه وإنما أنت كنتيجة للتخطيط الإعلامي غير الصحيح في أثناء تحديد هم للأهداف التي ترمي مؤسساتها. الإعلامية إلى تحقيقها وصياغتهم غير الدقيقة لرسائلهم الاتصالية دون اعتماد أخلاقيات الإعلام البناء، ويهدف ذلك إلى اجتذاب جموع المتلقين بوقت قياسي، وسط كم هائل من الفضائيات، عبر توظيف الإيحاءات الغريزية في أساليب متعددة، دون النظر إلى الآثار المستقبلية السلبية المحتملة، على المتلقين والمرأة معا، جراء التعرض لمثل هذه الرسائل، وهنا يمكن أن يؤدي التعرض التراكمي للرسائل الاتصالية المتضمنة قيمة الصراع وتقديم صورة ذهنية مشوهة عن المرأة والترويج عنها على أنها "سلعة تبحث عن مستفيد" إلى تحفيز السلوك العنيف نحوها من قبل الرجل، في البيت أو الشارع أو في الوظيفة ويمكن أن يعرضها إلى تحرش أو اعتداء، فضلا عن الإسهام في خلق النموذج التخيلي للمرأة في ذهنية الرجل، والذي قد لا تتطبق مواصفاته على زوجته ، فيتكرس سلوكه العدوانى تجاه زوجته، للتعبير عن احتجاج غير معلن أو مقبول الدوافع من قبله، ويزيد ذلك من مستوى العنف الأسري والذي هو احد مكونات العنف الاجتماعي بشكل عام، ورغم أن تلك الصورة التي تقدمها هذه القنوات لم تكن بقصد إيقاع العنف ضد المرأة بشكل معد له سلفا من قبل القائمين بالاتصال فيه وإنما أنت كنتيجة للتخطيط الإعلامي غير الصحيح في أثناء تحديدهم للأهداف التي ترمي مؤسساتهم الإعلامية إلى تحقيقها وصياغتهم غير الدقيقة لرسائلهم الاتصالية دون اعتماد أخلاقيات الإعلام البناء ، ويهدف ذلك إلى اجتذاب جموع المتلقين بوقت قياسي ، ويزيد ذلك من مستوى العنف الأسري والذي هو احد مكونات العنف الاجتماعي بشكل عام المجتمع المدني ومناهضة العنف ضد المرأة من خلال الإعلام نقاط

الالتقاء وفرصة التكامل بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني كثيرة ومتعددة، فوجود مجتمع مدني قوي يحمي حرية الإعلام ويعززها ويقويها ويجعل دورها أكثر تأثيراً والعكس صحيح، كما أن أدوار منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بشكل عام ووسائل الإعلام متشابهة تماماً فكلاهما يمثلان سلاماً أساسياً للمجتمع لرقابه أداء السلطة في مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والصحية والثقافية والبيئية والعلمية ويقوم الجانبان باطلاع المجتمع على نتائج هذه الرقابة.

والإعلام له دور مميز في نشر ثقافة حقوق الإنسان وعلى رأسها القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة والحالة التكمالية بين الجانبين أن منظمات حقوق الإنسان أصبحت على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من أهم مصادر المعلومات للإعلام حتى أصبح للإعلام دور بارز في كشف انتهاكات حقوق الإنسان عبر وسائله المتعددة.

ولاشك أن التعاون بين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام سيساهم بشكل كبير وفعال في نشر الوعي بقضايا المرأة وتوثيق الانتهاكات ضدها ورصد العنف الموجه نحوها وكذلك في بناء الحملات الموجهة إلى حشد تعبئة مجتمعية دف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتغيير التشريعات المرسخة لهذا التمييز .

ويقع على منظمات المجتمع المدني الحقوقية والتنمية أن تركز برامجها في الفترة القادمة على التأثير في الخطاب الإعلامي الخاص بالمرأة أو الخطاب الذي محوره المرأة وإعادة صياغته بما يتوافق مع التوجهات الهادفة لتحسين صورا في الإعلام ومناهضة العنف الموجه ضدها ومن هنا فإن منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون قادرة على التواصل الفعّال مع وسائل الإعلام بالشكل الذي يمكنه من تحقيق هذه الأهداف ، كما أنه لا بد أن تطور منظمات المجتمع المدني من آليات الرصد الإعلامي لديها وأن تم بالجوانب العلمية وإجراء البحوث الإعلامية بغرض التعرف الدقيق والموضوعي على الطريقة التي تقدمها المرأة في الإعلام والتغيرات التي تحدث في هذه الصورة من وقت لآخر .

د/معالجة قضايا المرأة في الصحافة الالكترونية:

تعتبر الصحافة الالكترونية بكل أشكالها، وخصائصها المميزة كوسيط اتصالي، يوظف الحاسبات الالكترونية وتقنيات النشر الالكتروني السريع، ومن هنا فهي تلعب من خلال التقنيات الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعية دوراً فعّالاً في الحد من ظاهرة العنف الأسري وعلى رأسها العنف ضد المرأة، وذلك من خلال تغطيتها ومعالجتها للظاهرة والتوعية بخطورتها عن طريق الدردشة الالكترونية فضلاً عن تقنيات النص الفائق، الوسائط المتعددة ، التصوير الفوتوغرافي الرقمي والتقنيات متناهية الصغر مثلاً وفتح مجال الحوار والتشاور حول الظاهرة،

كما تعمل على تغطية قضايا العنف الآنية عن طريق الفيديوها الآنية والصحف الالكترونية والمدونات (صحافة المواطن) وغيرها من الأساليب الحديثة التي بإمكانها معالجة الظاهرة بشكل وبصورة أسرع من نظيرها الورقية من خلال صفة التفاعلية الآنية. (سارة العتيبي، 2009، ص44).

ومن هنا تشير بعض الدراسات إلى مجموعة من الحقائق عن صورة المرأة في الإعلام الجزائري والعربي وتشمل هذه الحقائق ما يلي:

- 1- تتفق وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة في التركيز على الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت، بينما لا تتال الأدوار الأخرى للمرأة في مواقع الإنتاج والمشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية والإبداعية إلا اهتماما هامشيا.
- 2- تركز السينما والدراما التلفزيونية على ثلاثة أدوار تقليدية للمرأة تنحصر في الزوجة الخاضعة للزوج والأم المعطاة والمنحازة للذكور والابنة المطيعة لوالديها فضلا عن شيوع نموذج المرأة اللاهثة وراء الثروة أيا كانت مصدرها.
- 3- تركز وسائل الإعلام على قطاعات محدودة من النساء تتمثل في الشرائح العليا من سكان المدن وتتجاهل نساء الريف والقطاعات الشعبية من نساء الحضر.
- 4- تولي وسائل الإعلام اهتماما مبالغ فيه لبعض المهن النسائية مثل اهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال وسيدات السلك الدبلوماسي على حساب المعلمات والطبيبات والمحاميات والباحثات والفلاحات .
- 5- الإعلام ما يزال مصراً على تقديم المرأة بالصورة التقليدية، أو بالصورة المعلقة للنموذج الغربي لمفهوم الموديل، وهو ما يجعلها وسيلة للجذب الجنسي ولتشجيع وزيادة الاستهلاك، على اعتبار أن نموذج المرأة الحديثة هو نموذج المرأة المستهلك .
- 6- على صعيد الرسائل الغنائية نجد أن الفيديو كليب وهو الشكل الأكثر انتشارا الآن يركز على مضمون واحد هو علاقة الحب بين الرجل والمرأة بصورة مبتذلة ومتدنية في كل شيء، والقيم التي تعبر عنها الأغنيات المصورة هي قيم سلبية تعتمد على الإثارة والإغواء ويخص المرأة منها الغدر والخيانة والجفاء والجود ونكت الوعود والجهل والغباء ، وتحول الأغنية من إطار تربي فيه الوجدان والذوق والرومانسية وعواطف الحب النبيلة إلى إطار للابتذال والرخص والقبح .
- 7- التغطية الإعلامية في الصحافة التي تتناول قضية العنف ضد المرأة هي إما غير ملائمة أو منحازة أو مجتزأة أو سريعة، فعلى سبيل المثال عندما أصبح الاعتصاب موضوع نقاش وطني في مصر، إثر إصدار الأزهر الشريف فتوى تنص على أن النساء اللواتي يتعرضن

للاغتصاب هن ضحايا ظلم اجتماعي، وتتحمل الدولة مسؤولية إعادتهن إلى وضعهن الطبيعي، وإدماجهن فالمجتمع كان التناول الصحفي للموضوع منحاز في معظمه ضد المرأة أو في أحسن الأحوال يلقي بالجزء الأكبر من اللوم عليها لصحف اليومية تكتفي بمعالجة الموضوعات الخاصة بالمرأة معالجة سطحية باعتمادها على التقريرية والتسجيلية والاهتمام بالمواد الإخبارية المتعلقة بقضايا المرأة والأسرة.

9- قلة مواد الرأي والأعمدة الصحفية وعدم الاهتمام بشكل عام بطرح الرأي ووجهات النظر حول حقوق المرأة وعدم إتاحة فرصة للقارئات للتعبير عن آرائهن وقضاياهن.

10- عدم الاهتمام الكافي بالمرأة من القيادات الصحفية ويتضح ذلك من المساحة المخصصة للمرأة في هذه الصحف.

خاتمة:

رغم الجهود المبذولة من وسائل الإعلام العربية والجزائرية من أجل مناهضة العنف ضد المرأة خاصة السينما إلا أن دور الإعلام سيبقى محدوداً في مناهضة العنف ضد المرأة، إذا لم يتطرق بقوة وعمق إلى الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ذلك العنف، من خلال تسليط الأضواء على المعتقدات البالية في المجتمع العربي ومعالجة القضايا الجوهرية في هذا المجال، حيث لا يمكن التحدث عن العنف ضد المرأة من دون التحدث عن ممارس هذا العنف، والبيئة التي يعيش فيها، ودراسة وتحليل الأسباب والعوامل التي تؤدي إليه .

قائمة المراجع والمصادر:

- 1/ أمين خالد حرطاني، دراسة مقارنة حول تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، أبريل 2006.
- 2/ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، باب العنف، دار صادر، بيروت، 2003م.
- 3/ احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1986.
- 4/ إحسان سعيد عبد المجيد، "العنف والعنف المضاد لدى المرأة في السينما المصرية -تحليل مضمون لعينة من الأفلام في مراحل زمنية مختلفة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة عين شمس، مصر، 2007.

- 5/ بشري العبيدي، المرأة في المجتمع وفي نصوص قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، مطبوع بكلية القانون - جامعة بغداد.
- 6/ ريم نجيب محمد الزناتي، معالجة قضايا المرأة في الصحف المصرية القومية والخاصة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الأدب شعبة صحافة، مصر، 2008.
- 7/ زينب وحيد دحام، العنف العائلي في القانون الجزائري، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012.
- 8/ سهام حواس، استتقال ظاهرة العنف ضد النساء والأطفال في الجزائر، جريدة الحوار، يوم 28/10/2009.
- 9/ سارة العتيبي، المعالجة الصحافية لقضايا العنف الأسري في الصحافة الالكترونية-دراسة تحليلية لصحيفة إيلاف، رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009.
- 10/ منصور عبد المجيد والشربيني، زكريا، الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
- 11/ طه عبد العاطي نجم : الاتصال الجماهيري ، ط1، دار المعرفة الجامعية. 2013.
- 12/ فائزة باباخان، الوضع القانوني لحقوق المرأة في التشريعات العراقية، دراسة مقارنة - ط1، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر - العراق - 2009.
- 13/ سهام حواس، استتقال ظاهرة العنف ضد النساء والأطفال في الجزائر، جريدة الحوار، يوم 28/10/2009.
- 14/ نجمة زراري، "الطرح الفيلمي لقضية العنف ضد المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة- تحليل النص السميولوجي للفيلمين "وراء المرأة" و "عائشات"-، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، بجامعة الجزائر 3، 2011.
- 15/ نوال وسار، العنف ضد المرأة في الجزائر.. إلى أين؟ جريدة الأيام، يوم 28.11.2009.
- 16/ هبة محمد علي حسن، الإساءة إلى المرأة، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دون سنة نشر.
- 17/ الموقع الالكتروني www.soledev.org عنوان المقال Promouvoir l'égalité / : pour une société plus juste تاريخ الزيارة 2013/4/15.
- 18/ الموقع الالكتروني www.alddjadidonline.com/permalink تاريخ الزيارة 2013/11/25.
- 19/ حسين درويش العادلي - العنف ضد المرأة الأسباب والنتائج - منشور على الموقع www.annabaa.org ولمزيد من الاطلاع عن تأصيل العنف ينظر: شاكرا الانباري - ثقافة

- ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب - معهد الدراسات الإستراتيجية - ط 1 بغداد , أربيل، بيروت - 2007 و د.فائزة باباخان - القوانين العراقية الخاصة بحقوق المرأة في ضوء اتفاقية سيداو , دراسة مقارنة - دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر - العراق ط 1 - 2009 - ص 13 وما بعدها.
- 20/ منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي حول العنف والصحة، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002 .
- 21/ تقرير الأمين العام- الجمعية العامة- الأمم المتحدة- دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة -6 July 2006- A/61/122/Add.1.
- 22/ اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة - صندوق الأمم المتحدة للمرأة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا -عمان ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا - عمان الأردن.
- 23/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير القيمة البشرية لعام 1995"، دار العالم العربي للطباعة القاهرة، 1995
- 24/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000"، المطبعة المشرقية، حقوق الإنسان والتنمية البشرية، البحرين، 2000.
- 25/ Iadjali Malika, Violence contre les femmes, »rompu », selon l'observation des droits de l'homme : acte des colloques internationale sure forme contemporaine des violence et culture de la vie, édition pilulaire de larmes ,Alger, 1997.